

واقع البيئة الاستثمارية في العراق وسبل النهوض

أ.د. كاظم احمد البطاط

أ.م.د. كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي

م.م. سعدية هلال حسن التميمي*

المستخلص

من المعلوم ان الاستثمار يتركز بشكل مباشر ووثيق على البيئة التي تتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال مجموعة السياسات والقوانين والتشريعات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجه استثماراته الى بلد دون اخر ،لكن يلاحظ ان البيئة الاستثمارية في العراق غير مهيئة بالرغم من تشريع قانون الاستثمار المعدل رقم 13-لسنة 2006 وما تضمنه من حوافز واعفاءات للمشاريع الاستثمارية ،وذلك في ضوء ما تعانيه من عدم الاستقرار الامني والسياسي وتدهور البنية التحتية وتردي الأوضاع الاقتصادية وتقشي ظاهرة الفساد المالي والاداري اضافة لعوامل اخرى عليه خلص البحث الى ضرورة خلق بيئة استثمارية ملائمة ومحفزة من خلال وضع بعض المقترحات للنهوض بالبيئة الاستثمارية في العراق.

Abstract

It is known that the investing is based directly and close on the environment that have featured by stability of political, economic and social, through a policy group and laws and regulations that affect in investor's confidence and convince him to orientation his investments to a country without the other, but it notes that the investment environment in Iraq is not suited in spite of legislation the Amended Investment Law, number 13 for year 2006 and its including many exemptions and incentives for investment projects, and that because the country suffering from lack of security and political stability and the deterioration of infrastructure and the deterioration of economic conditions and the spread of the phenomenon of financial and administrative corruption in addition to other factors . so the research found the necessity to create a favorable investment environment and stimulating through Some of the suggestions to the advancement of the investment environment in Iraq

المقدمة

تعد البيئة الاستثمارية الحاضنة لجميع انواع الاستثمارات المحلية والاجنبية فاذا كانت محدداها مشجعة زادت من مستويات التدفقات الاستثمارية وبالعكس ،اذ ان هناك علاقة بين طبيعة البيئة الاستثمارية ومستوى التدفقات الاستثمارية ،وتعد محدداها البيئة الاستثمارية عديدة ومن اهمها الاستقرار الامني والسياسي ،والعوامل الاقتصادية والمالية التي تشمل الاستقرار النسبي في سعر الصرف ومعدلات التضخم وتوفر المصارف وتطورها ، الشفافية والنزاهة

* بحث ممثل من اطروحة دكتوراه

المحور الاقتصادي

1- البيئة التشريعية

اصدرت الحكومات المتتابعة في العراق العديد من التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار وتشجيعه من خلال الاعفاءات الضريبية والرسوم او منح القروض لقطاعات معينة وتتمثل ابرز هذه القوانين بقانون 35 لسنة 1983 في ما يخص الاراضي الزراعية التي تملكها الدولة ووزعتها بصيغة عقود على الفلاحين والمزارعين ، وقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) لسنة 1988 الخاص بتحديد مساحة الوحدات السكنية للبناء الافقي في الاضية والنواحي، وقانون الشركات 21 ، 22 لسنة 1997 والذي نظم العمل بالشركات العامة والخاصة مما اتاح المجال لتأسيس شركات الاستثمار المالي⁽¹⁾ وقانون الاستثمار الصناعي 20 لسنة 1998 الذي نص على تأسيس هيأت لادارة واستثمار المناطق الحرة لخدمة الاقتصاد العراقي، والتي على اثرها تم انشاء المناطق الحرة في خور الزبير في محافظة البصرة.⁽²⁾ وبالرغم من ذلك فان المدة التي سبقت عام 2003 اتسمت بتعدد التشريعات الخاصة بالاستثمار وعدم ثباتها .

و بعد عام 2003 وسقوط النظام في العراق ، شهدت هذه المدة تغير في التوجهات الاقتصادية تمثلت في اصدار قانون الاستثمار 39 لسنة 2003 من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق . ولم يتم تعديله نظرا لكونه صدر من قبل سلطة مؤقتة لا تتمتع بالسرعية اللازمة. ومن اجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات العلمية والتقنية وتنمية الاستثمارات ودعم تأسيس عملية مشاريع الاستثمار وتوسيعها وتطويرها على كافة الاصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع شرع قانون 13 لسنة 2006 والذي يتضمن مجموعة من المزايا والضمانات يمكن ايجازها كالتالي :⁽³⁾

1- يتمتع المستثمر العراقي او الاجنبي بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون .

2- أ- للمستثمر العراقي او الاجنبي حق تملك الاراضي والعقارات العائدة للدولة والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لغرض اقامة مشاريع الاسكان حصرا .

ب- توضع اشارة عدم تصرف على سند الملكية الى حين تنفيذ المستثمر الاجنبي التزاماته وبتأييد من هيئة الاستثمار المانحة للإجازة .

ج- يلتزم المستثمر العراقي او الاجنبي بالغرض الذي ملكت من اجله الارض والعقار وعدم المضاربة بهما .

د- في حالة اخفاق المستثمر العراقي او الاجنبي بالغرض الذي ملكت من اجله الارض او العقار ، ، الغاء التسجيل واعادة الارض او العقار الى مالكاها السابق مقابل اعادة بدل البيع اليه.

3- أ- للمستثمر العراقي او الاجنبي حق استئجار الاراضي والعقارات من الدولة او من القطاعين الخاص و المختلط لغرض اقامة المشاريع الاستثمارية لمدة لا تزيد عن 50 سنة قابلة للتجديد .

⁽¹⁾ ابو طالب عبد المطلب الهاشمي : شركات الاستثمار المالي في العراق بين الواقع والطموح ، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد 3، 2001 ، ص 64.

⁽²⁾ الوقائع العراقية : قانون رقم (3) لسنة 1998 ، العدد 3766 في 22/3/1998.

⁽³⁾ قانون التعديل الاول لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المنشور في الوقائع العراقية ، العدد 4143 ، في 2/8/2010 .

في التعاملات الادارية وعدم شيوع ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، ووضوح الاجراءات القانونية وغيرها . لذا تبرز اهمية البيئة الاستثمارية كواحدة من الموضوعات الاستراتيجية الهامة بوصفها الحاضنة التي ينمو ويتطور فيها الاستثمار والاقتصاد عموما

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في التعرف على البيئة الاستثمارية من خلال معرفة المحددات والمؤشرات التي تؤدي الدور الكبير في تقيم تلك البيئة. ودراسة تأثيرها على الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

مشكلة البحث

يعاني العراق من عدم توفر البيئة الاستثمارية المناسبة لتفعيل الاستثمارات المحلية واستقطاب الاجنبية وذلك بسبب عدم استقرار وتقلب الظروف السياسية والامنية فضلا عن تردي الاوضاع الاقتصادية وتدهور البنية التحتية ومعوقات تطبيق القوانين والتشريعات مما انعكس سلبا على حجم التدفقات الاستثمارية

فرضية البحث

خدمة لهدف الدراسة فان الفرضية تنص على ان :

1- توفر العديد من المحفزات في البيئة الاستثمارية تمثل عامل اساسي لجذب الاستثمارات المباشرة .

2- عدم الاستقرار الامني والسياسي يؤثر سلبا على تدفق الاستثمارات المباشرة على العراق .

3- تتأثر قرارات الاستثمار الاجنبي المباشر بمؤشرات البيئة الاستثمارية .

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على واقع البيئة الاستثمارية من خلال محدداتها ومؤشراتها في العراق والمراتب التي نالها وتأثيرها على الاستثمار الاجنبي المباشر ومحاولة عرض بعض الازاء لهيوض بتلك البيئة .

منهجية البحث

لبيان واقع البيئة الاستثمارية في العراق وسبل النهوض بها تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فقرات هي:-

اولاً: واقع البيئة الاستثمارية في العراق

ثانياً : مؤشرات البنية لاستثمارية ودورها بتحفيز (الاستثمار الأجنبي المباشر)

ثالثاً : السياسات المقترحة لجذب الاستثمار في العراق

اولاً: واقع البيئة الاستثمارية في العراق

على الرغم من العقود الطويلة من الحرب وعدم الاستقرار ، فان الموارد الطبيعية التي يتمتع بها العراق ، والموقع الجغرافي المهم والتاريخ الحضاري والثقافي، تمنح العراق امكانات كبيرة للنمو والتنمية الاقتصادية المتنوعة. ولقد ادت عقود النهج الاشتراكي في السياسة الاقتصادية الى تقييد الاقتصاد العراقي وذلك من خلال تدخل الدولة الكبير في الحياة الاقتصادية لذلك فان القطاع الخاص اليوم له دور محدود، وان الحوافز المشجعة على توسعه تكاد تنعدم بالاضافة الى انعدام الاستقرار السياسي والامني والدمار الكبير الذي اصاب البنية التحتية والى... الخ ، لذلك يجب معالجة كافة التحديات الرئيسية حتى يتمكن العراق من استغلال قدراته الاقتصادية بصورة كاملة. وتسم البيئة الاستثمارية العراقية بالعديد من المحددات وهي كالآتي:

للمشاريع الاستثمارية و على الرغم من ان مناطق العراق الجنوبية والشمالية تتمتع بقدر معقول من الاستقرار والامن، الا ان الامر يتطلب ابعاد من ذلك ، اي ضرورة استتباب الامن في العراق بأكمله، لأن قرارات الاستثمار الاجنبي المباشر هي قرارات بعيدة المدى ولذلك يهتم المستثمر لاسيما المستثمر الاجنبي بالوضع السياسي والامن العام في البلد وليس لاجزاء منه.⁽⁷⁾

3- البنى التحتية

يعاني الاقتصاد العراقي من تخلف واضح في البنى التحتية التي تمثل الطرق والجسور والمطارات ووسائل النقل والكهرباء والاتصالات وغيرها ، بسبب تاثيرها بشكل كبير بالحروب التي مر بها العراق الا أن المدة الممتدة من عام 2003 وحتى عام 2007 قد شهدت تحسنا طفيفا لبعض البنى التحتية في اجزاء من العراق ولاسيما مناطق الجنوب.⁽⁸⁾ كانشاء الجسور و تعبيد الطرق وفتح المطارات (مثل فتح مطار النجف الدولي واعادة تاهيل وفتح مطار البصرة الدولي، وغيرها من المشاريع الاخرى ، وقد ساعد على ذلك الوضع المستقر في تلك المناطق وبالرغم من التحسن النسبي البسيط الا ان البنية التحتية ما تزال تعاني من التخلف و الاهمال مثل خدمات البلدية كالماء والكهرباء ، وما يعكسه ذلك من تراجع في مستوى القطاعات الاقتصادية.

4- الحصول على الاراضي

ان الحصول على الاراضي بالنسبة للمستثمرين الدوليين او التأخير المرتبط بتأمين الحصول على الاراضي واستخراج تراخيص البناء يمثل قيدا رئيسيا غالبا ما يكون عاملا اساسيا في كبح الدخول الى السوق . تاريخيا قامت قرارات التخصيص على الصعيد الوطني والمستويات المحلية بمحاباة جماعات وافراد، واساءة استخدام السلطة والفساد الواسع النطاق، وتمتاز الخطط لاستخدام الاراضي بانها قديمة ، وعفا عليها الزمن وتعتبر انظمة المساحة قديمة ومرتكزة على المستندات الورقية .

5- السياسة النقدية

أ- التضخم :يستخدم معدل التضخم بوصفه مؤشراً يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كاحد مؤشرات التوازن الداخلي ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم الى افساد البيئة الاستثمارية من خلال تدني الثقة بالعملة المحلية ، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة في سياسة التسعير وتكاليف الانتاج و الاريح وراس المال ، بوصفه مؤشرا لدرجة الاستقرار السياسي خصوصا في البلدان التي تعاني من معدلات مرتفعة في التضخم ، الامر الذي يساعد على انتشار ظاهرة الدوارة، اذ تحل العملة الاجنبية وبالتحديد الدولار محل العملة المحلية كوسيط للمبادلة ومخزون القيمة ، وينعكس ذلك بشكل ارتفاع في معدلات هروب المدخرات المحلية الى الخارج كما يؤدي التضخم الى تشويه النمط الاستثماري ، اذ يتجه المستثمر الى تلك الانشطة ذات الاجل القصير او المضاربة في المباني و المعادن النفيسة ، ويتعدى عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب افاق بعيدة المدى. وقد بلغت معدلات التضخم في العراق 19.31% عام 2002 وارتفع الى 36.95% عام 2005 ثم اخذ بالانخفاض

ب - لهياة الاستثمار المانحة للاجازة للاتفاق مع المستثمر العراقي او الاجنبي على عودة المشروع الى الدولة بعد انتهاء مدة الاجازة.

ج- للمستثمر العراقي او الاجنبي ان ينقل ملكية المشروع الاستثماري كلا او جزء خلال مدة الاجازة . و بالرغم من ان العراق قد تمكن من سن قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 والقانون المعدل (7 لسنة 2010) لنظام بيع و ايجار العقارات وراضي الدولة والقطاع العام لاغراض الاستثمار . الا انه لم يوفر البيئة التشريعية التي يبحث عنها المستثمر غير العراقي اذ ان قوانين الاستثمار المعمول بها في العراق منعت العديد من فرص الاستثمار العالمية ، فبعض القوانين التي شرعت في زمن النظام السابق سارية المفعول ، الا ان ولا تتلائم وواقع العراق الحالي ومنها قانون 32 الذي تعمل بموجبه دوائر البلديات وقانون (20) الذي تعمل بموجبه وزارة الصناعة وقانون 35 لسنة 1983 في ما يخص الاراضي الزراعية التي تملكها الدولة ووزعتها بصيغة عقود على الفلاحين والمزارعين والذي يحكم عمل دوائر وزارة الزراعة.⁽⁴⁾ ان اعداد كبيرة من المستثمرين العالميين طرقت ابواب هيئات الاستثمار في العراق الا انها لم تستطع استثمار اغلب الاراضي الزراعية بسبب شحة تلك الاراضي وعانديتها لمزارعين لم تربط الدولة العقد معهم بسقف محدد للانتاج مما جعل المزارع حرا في عدم زراعة تلك الاراضي او استغلالها ما يستدعي ضرورة تشريع قوانين جديدة تتلائم والمرحلة الحالية.⁽⁵⁾ فضلا عن السقف المرتفع للضوابط والمحددات الخاصة بانشاء المشاريع الاستثمارية (الاسكانية / الخدمات العامة / الصحة / التجارة....) المطبقة من الوزارات القطاعية والتقاطعات بين الهيئة العامة للاسكان في وزارة الاعمار والاسكان والتخطيط العمراني في المحافظات في تطبيق المعايير والمحددات الخاصة بالتدقيق والمصادقة على المشاريع الاستثمارية والسكنية منها بالخصوص . وكذلك عدم وضوح الصلاحيات وتداخل القوانين وتبعات اتخاذ القرارات يربطها بالمركز وعدم الاعتماد على اللامركزية في الادارة. وكذلك نص قانون الاستثمار لسنة 2006 على تسوية المنازعات بين المستثمرين الاجانب والدولة عن طريق التحكيم الدولي وبذلك فان نوعية الاطار القانوني للتحكيم، وتسوية المنازعات تشكل عبء على الرغم من افتتاح مركز للتحكيم التجاري في العراق.

2- الاستقرار السياسي والامن

يعد الاستقرار السياسي والامن احد المحددات الرئيسية في اتخاذ القرار الاستثماري ، اذ ان تمتع البلد بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم واستقرار الحكومات، وطبيعة العلاقات بين الاحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة داخل البلد يوفر البيئة الملائمة لجذب الاستثمار، وان عدم الاستقرار السياسي والامن يعد عائقا امام الاستثمارات اذ يسهم بدرجة خاصة في هروب رؤوس الاموال المحلية والتي تقيد الاستثمارات الاجنبية عن التدفق الى الداخل ، اذ ان انعدام الامن هو العدو الاول للاستثمارات الخاصة وخصوصا الاستثمار الاجنبي.⁽⁶⁾ وذلك لأنه يزيد من كلفة الامن و الحماية

⁽⁴⁾ د. علي قاسم العقبى : دور الاستثمار الاجنبي في تنمية الاقتصاد مع اشارة الى محافظة البصرة، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 19 ، العراق ، 2011.

⁽⁵⁾ علاء حريه : هيئة استثمار بابل ، قوانين الاستثمار المعمول بها في العراق منعت العديد من فرص الاستثمار العالمية، الصفحة العراقية لوكالة (نيوز ماينل) العالمية للاثباء ، العراق ، 2009.

⁽⁶⁾ اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا (الاسكوا) دور الدولة في الاقتصاد المعولم : (نيويورك ، الامم المتحدة ، 2002 ، ص 209.

⁽⁷⁾ د. نبيل جعفر عبد الرضا: الاقتصاد العراقي ما بعد السقوط ، مؤسسة وارث الثقافية ، البصرة ، 2008، ص 116.

⁽⁸⁾ د. عبد الحسين جليل الغالبي : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وسياسات اجتذابه نحو العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، الكوفة ، عدد خاص ، نيسان ، 2006 ، ص 20.

لتقلبات السوق النفطية ، فضلا عن ان تنامي موجات الإنفاق العام التي تعكس طلبا قويا على الدولار وتسبب تقلبات مفاجئة في سعر الصرف ، وهي كثيرا ما تحدث في السوق العراقية، لذلك يبقى الاستقرار الذي سعت اليه السياسة النقدية عبر استقرار سعر الصرف وبوابتها المزدادات اليومية، رهينة تنوع إيرادات النقد الاجنبي، وهذا لا يحدث الا بتنوع البنية الانتاجية في العراق.⁽¹⁵⁾

6- القطاع المصرفي

لقد ادت السيطرة المحكمة والإدارة السيئة على القطاع المصرفي ابان حكم النظام السابق الى تراجع وضعف هذا القطاع وما زال القطاع المصرفي قطاعا صغيرا يعاني من اختلالات وتشوهات بنيوية تعرقل نموه نموا صحيحا وتحجيم دورة في اعداد بناء العراق. وما زالت حرية انتقال رؤوس الاموال تواجه مجموعة من العقبات امامها يأتي في المقدمة منها وجود عوائق تشريعية وفنية تمنع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية. ويتكون الجهاز المصرفي من 54 مصرفا منها 7 مصارف حكومية واحد منها حديث التأسيس اسلامي و23 مصرف تجاري خاص و 9 مصارف اسلامية 15 فرعا لمصارف اجنبية.⁽¹⁶⁾ وتتنافس البنوك الخاصة مع البنوك المملوكة للدولة في غياب المساواة وتكافؤ الفرص ، فاستنادا الى تعليمات من الحكومة لا يسمح للمؤسسات المملوكة للدولة والهيئات والمصالح الحكومية بالتعامل مع البنوك الخاصة ، مما يشكل عقبة رئيسية امام تنمية وتطوير قطاع مصرفي خاص قابل للحياة.

7- السياسة التجارية

اعتمدت السياسة التجارية في العراق بعد عام 2003 على مبدا سياسة الباب المفتوح، اذ فتحت الباب على مصراعيه امام الاستيرادات واسواق الصادرات ، ونتيجة لعدم التدخل الدولي في شؤون التجارة الداخلية والخارجية وتخفيف القيود عليها.⁽¹⁷⁾ اذ تم اصدار الامر 54 لسنة 2004 والذي تضمن الانتقال من سياسة الحماية التجارية الى سياسة الحرية التجارية. لقد ادى فتح الباب على مصراعيه الى فتح السوق العراقية امام المنتجات والسلع الاجنبية ، وقد ادى هذا الى انكماش وتدهور الانتاج المحلي لجميع المنتجات الصناعية اذ بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي اقل من 2%.

8- القطاع الخاص

نشأ القطاع الخاص في العراق ضعيفا وغير منظم حيث المنشآت الصغيرة والنشاط الفردي هو الغالب اذ يفترق الى استخدام التكنولوجيا الحديثة ويمارس نشاطات تقليدية مبعثرة بمعنى انه ما يزال بعيدا عن مزاي الانتاج الكبير في الادارة و التسويق والاستثمار واختيار التكنولوجيا فضلا عن انه يفترق الى المبادئ الحديثة لعمل الممارسات التجارية.⁽¹⁸⁾ ولقد عمدت الادارة الاقتصادية للدولة في عقد التسعينات الى اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص تجلى بشكل واضح في اصدار بعض القوانين التي فسحت المجال امامه ليضطلع بدوره في الحياة الاقتصادية في ظل الحصار الاقتصادي المفروض وقتها وقد

⁽¹⁵⁾ محمود محمد داغر : السياسة النقدية في العراق من التبعية الى الاستقلال غير الفعال ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 65 ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2014 ، ص42.

⁽¹⁶⁾ د. ماجد الصوري : اصلاح النظام المصرفي في العراق ، مجلة الحوار ، معهد السياسات الامتانية ، 2014 .
⁽¹⁷⁾ Imf , Iraq-letter of internet of internet , memorandum of economic and financial and technical memorandum of understanding Bagdad , September 2004, P.10.

(*) يتراوح قيمة المؤشر بين (0 و6) مع ملاحظة ان القيم الاعلى تشير الى توافر قدر اكبر من المعلومات الامتانية بما يسهل قرارات الاقراض .

⁽¹⁸⁾ د. احمد الكوازي : تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 ، ص310.

عام 2007 ليصل الى 30.83% وبلغ 6.9% عام 2009 ثم انخفض الى 1.0% عام 2013.⁽⁹⁾ ان تقاوم مشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي بين 2000 – 2007 نتجت عن ارتفاع اسعار السلع المنتجة محليا وبالتالي انخفاض قدراتها على المنافسة في الاسواق ، وهذا يؤدي الى زيادة الاعتماد على الخارج مما ادى الى اختلال الميزان التجاري للسلع غير النفطية والى تراجع حجم الانتاج واغلاق الكثير من المشاريع، ومن ثم عزوف رؤوس الاموال المحلية عن الاستثمار في داخل البلد، وتوجهها الى الخارج للحفاظ على القيمة الحقيقية لرؤوس الاموال وساهم ذلك في احجام المستثمرين الاجانب عن توجيه استثماراتهم الى داخل البلد اذ تضاعلت فرص الربح في ظل سيادة التضخم.⁽¹⁰⁾ وتشير مصادر البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط الى انخفاض معدلات التضخم اذ لم تتخفص ولكن الذي حصل هو اعتماد اسلوب لقياسه يتم بموجبه استبعاد مجاميع سلعية مهمة جدا كمجموعة الغذاء ومجموعة السكن والاياجارات ومجموعة المشتقات النفطية ، فضلا عن احتسابه التضخم مقارنة بالعام الماضي او الشهر الماضي⁽¹¹⁾ ولم يتم احتسابه على افتراض سنة الاساس عام 2002 لذلك يظهر معدل التضخم منخفض ، وهذا انخفاض وهمي ومضلل ولكن عند احتسابه في ضوء جمع المجاميع السلعية ولسنة اساس مثلا 2002 يظهر معدل التضخم اعلى بكثير من الحالي، وهذا معروف وواضح للمستثمر مما يعني عند مقارنته مع عائد الاستثمار المتوقع وسعر الفائدة سيكون غير مشجع على الاستثمار مما يعني بعدم ملائمة البيئة الاستثمارية العراقية للاستثمار سيما الاجنبي لان المخاطرة ستزداد مقابل الارباح المنخفضة.⁽¹²⁾

ب - سعر الصرف الاجنبي

يضع المستثمرين الاجانب قيمة عملة البلد المضيف نصب اعينهم فعندما يتحلى سعر الصرف بالاستقرار يكون مراعاة لاطمئنانهم وتشجيعهم نحو التقدم الى ذلك البلد فالانخفاض الذي يحدث في قيمة العملة المحلية سوف يؤدي الى انخفاض اسعار السلع المصدرة من قبل الدولة في السوق الدولي وهذا بدوره يؤدي الى تحمل المستثمر خسائر ونفقات مضافة لم تكن في تقديره عند قيامه بممارسة النشاط الاستثماري في الدولة المستقطبة للاستثمار.⁽¹³⁾ نجد ان البنك المركزي من خلال ادواته النقدية خلال المدة (2003 – 2013) رفعت من قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي فبعد ان كان سعر الصرف (2133) دينار عام 2003 اصبح (1472) دينار عام 2005 ثم اصبح 1170 دينار عام (2009 – 2011) حتى اصبح (1166) دينار عام 2012 ، 2013 مقابل كل دولار امريكي.⁽¹⁴⁾ وبذلك بدأت الثقة تعود بقيمة الدينار العراقي وقدرته على ان يكون مخزنا للقيمة وهي اهم وظائف النقود ان السبب الاهم وراء تحسن سعر الصرف هو تزايد احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية التي وصلت الى اكثر من 60 مليار نهاية 2011 ، وتجاوزت ذلك بعد 2012 ولكن في الوقت نفسه ، فان استقرار سعر الصرف هو من النوع الحرج (Critical) لكون الإيرادات النفطية هي المصدر لهذه الإيرادات وهي معرضة

⁽⁹⁾ وزارة التخطيط والتعاون الامتاني ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الاحصائية للسنوات 200 – 2013.

⁽¹⁰⁾ فلاح خلف الربيعي : اثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة علوم انسانية السنة 2 ، العدد 23 ، العراق ، 2005 ، ص12.

⁽¹¹⁾ وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإرقام القياسية ، التضخم السنوي للاقتصاد العراقي، 2013 ، ص2.

⁽¹²⁾ د. بلاسم جميل خلف : الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص56 – 57.

⁽¹³⁾ دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المعوقات و المخاطر القانونية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2006 ، ص134.

⁽¹⁴⁾ البنك الدولي البيانات www.albenkaldawli.org

ارتفعت الى 70% للمدة 2010 – 2013. (20) اما تشغيل الاحداث فقد ازداد بخاصة في المناطق الريفية فضلا عن ارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة ، ويحتل القطاع العام تقريبا كبيرا في استخدام العمالة ويعد في حالات عديدة مخزنا لقلّة الإنتاجية والعمالة الغير ماهرة وقد أدت هذه الخصائص ومجموعة أخرى من العوامل الى اختلال التوازن بين العرض والطلب الكلي والقطاعي للعمالة في العراق وندرة كثيرة في الاختصاصات ذات المهارات المتطورة الفنية والإدارية مع سوء استخدام المهارات المتاحة في الوقت نفسه. (21) وتتفاوت تقارير معدلات البطالة حيث بلغت عام 2000 حوالي (45%) ثم ارتفعت الى 74% عام 2003 ثم انخفضت الى 64% عام 2004 ثم انخفضت الى 36% عام 2008 وبلغت 34% ، 35% لعام 2012 ، 2013 على التوالي ان نواتج الأنظمة التعليمية لا تستجيب على النحو المناسب لطلب سوق العمل وأصحاب المشروعات الصناعية لان النظام التعليمي القائم لا يزود الطلاب بما يكفي من المهارات التي يتطلبها ارباب العمل (الخاص والحكومي) ويزيد انخفاض نوعية التعليم والتدريب غير الملائم من صعوبة حصول الوافدين الجدد على العمل المنتج ونتيجة لذلك يسجل فائض في المعروض من المتعلمين الباحثين عن عمل والمفتقرين الى الخبرة العالية ويمثل هذا الاتجاه تحديا هيكليا خطيرا للحكومة والقطاع الخاص مما يتطلب المبادرة الى الالتزام بتحسين التدريب الفني والمهني فالحاجة القائمة الى تكثيف العمل من اجل تحسين نوعية التعليم وتزويد الطلبة بالمزيد من المؤهلات الفنية ولاسيما مهارات تكنولوجيا المعلومات. (22) وما زال خلق فرص العمل واحد من اكبر التحديات امام التنمية في العراق ومفتاح توليد فرص العمل القابل للاستمرار هو الاستثمار الأجنبي والمحلي في الأنشطة المنتجة وان خلق فرص العمل من جانب قطاع عام ضخم ليس هو الحل القابل للاستمرار ، و قد اقرت الحكومة بالحاجة الى اصلاح سوق العمل لزيادة نطاق التغطية والمرونة والتماسك.

ثانياً: مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها بتحفيز (الاستثمار الأجنبي المباشر)

لا يمكن انكار أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو اقتصادات العديد من الدول وتحديدًا في نمو قطاعات معينة لكثير من الدول كما هو الحال بالنسبة للدول العربية النفطية ، فالاستثمارات عامة والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة يعد احد دعائم النمو الاقتصادي ، اذ يؤدي الى زيادة طاقة البلد الإنتاجية ، كما انه من الوسائل الفاعلة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه وكلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد معه معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتشغيل القوى العاملة . ان الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على الاستثمار المحلي ، فهو يشجع من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية ويزيد من صادرات البلد المضيف وهذا له تأثيرا إيجابيا على المندخرات المحلية والاستثمار المحلي . بغية دراسة مؤشرات البنية الاستثمارية وعلاقتها بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق سيتم تناول هذه المؤشرات وفق الاتي : جدول (تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها بتحفيز النمو الاقتصادي في العراق).

بذلت محاولات لتوفير القروض من خلال تأسيس صندوق التنمية الذي اسهم بتوفير رؤوس الاموال للقطاع الخاص المحلي ، الا ان الوضع السائد في تلك المدة وما عاناه الاقتصاد العراقي من مشكلات اقتصادية وسياسية تمثلت في زعزعة الامن والاستقرار السياسي ، وشحة الموارد الأولية وارتفاع تكاليفها فضلا عن التضخم الذي اسهم في تاكل رؤوس الاموال المحلية الذي ، دفع القطاع الخاص الى تحويل بعض رؤوس امواله الى الخارج بحثا عن فرص افضل للاستثمار . وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت 7.9% عام 2000 و 7.5% ، 17.8 عام 2001 ، 2002 على التوالي. وبعد سقوط نظام الحكم في العراق عام 2003 شهد الوضع السياسي والامني والاقتصادي حالة من الازدياد والقفوضى اسهمت هي الاخرى باستمرار انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت اذ بلغت حوالي 7% عام 2004 ثم انخفضت الى 2.7% عام 2005 و 2.2% ، 4.5% ، 2.5% ، 6.8% ، 6.1% ، 2.7% ، 2.9% للأعوام (2006 – 2012) على التوالي (19). وعلى الرغم من التأكيد على اعطاء القطاع الخاص دورا اكبر في العملية الاقتصادية وفي تحريك الاقتصاد على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا ان مساهمته استمرت بالانخفاض نظرا لضعف إمكاناته قياسا بالقطاع العام. وعلى الرغم من ذلك فقد نشط القطاع الخاص المحلي في العراق في قطاع التجارة ، الا انه بشكل عام بقي ضعيفا لاسيما في القطاعات الإنتاجية وغير قادر على تولي مسؤولية إدارة النشاط الاقتصادي بشكل فاعل ، مما شكل إعاقة حقيقية للاستثمار ، اذ تتطلب العملية الاستثمارية وجود افراد ومؤسسات وشركات لديها الخبرة الكافية والموارد المالية و النقدية اللازمة للدخول في عملية الاستثمار ، وعليه فان ضعف القطاع الخاص المحلي يشكل عائق يواجه الاستثمار في العراق.

9- الفساد الإداري والمالي

لقد نمت هذه الظاهرة سريعا في العراق ولاسيما بعد عام 2003 لاسباب منها غياب الدولة بكل مؤسساتها لمدة غير قليلة وغياب المساءلة والشفافية وتدمير و تخريب لمنظومة القيم والأخلاق في المجتمع العراقي وتداخل الصلاحيات وضعف الهياكل التنظيمية وعدم وضوح الحسابات المالية وغير ذلك جاء هذا بعد ان خرج العراق من حروب وحصار مدمر وما نجم من اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي وتضخم وبطالة وغير ذلك. ان ظاهرة الفساد في العراق قد انبثقت بشكل سريع جدا بسبب عوامل داخلية وأخرى خارجية ، وتمثلت الاسباب الداخلية بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي مثلت الأرض الخصبة لنمو واتساع هذه الظاهرة في العراق بعد ان تم تغذيتها بالفساد المستورد الذي جاء به المحتل وما رافقه من عقود ومشايخ وهمية ، فضلا عن الروتين القاتل المدة الزمنية وطبيعة الإجراءات التي تتطلبها عملية الموافقة على الاستثمار التي تمثل الوجه الاخر للفساد وغير داعمة لبيئة الاستثمار في العراق.

10- سوق العمل

تتسم القوى العاملة بالعراق بانخفاض نسبتها الى اجمالي السكان رغم نموها وتدنّي مستوى انتاجيتها بسبب قصور مستويات التعليم والتدريب المهني وكذلك تواضع مساهمة المرأة فيها ، حيث ان معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة كانت عام 2000 تساوي 13% ثم بلغت 14% عام 2004 واستمرت على هذه المنوال حتى وصلت الى 15% عام 2010 ولغاية 2013. اما معدل مشاركة الرجال في القوة العاملة لعام 2000 فكانت 70% ثم انخفضت الى 69% لمدة 2004 – 2009 ثم

(19) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية.

(20) البنك الدولي : بيانات data.albankaldawli.org .

(21) د. ثائر محمود العاني : التنافسية الجديدة وإعادة هيكلة سوق العمل العراقية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 82 ، جامعة بغداد ، 2010 ، ص144 .

(22) د. ثائر محمود العاني ، مصدر سابق ، ص145.

جدول رقم (1) مؤشرات البيئة الاستثمارية في العراق للمدة 2005-2013

| السنة | مؤشر العولمة كوف | | مؤشر التنمية البشرية | | مؤشر الشفافية (مدركات الفساد) | | مؤشر سهولة أداء أنشطة الاعمال | | نسبة التغير السنوي في الاستثمار الاجنبي المباشر |
|-------|------------------|-------|----------------------|------|-------------------------------|-------|-------------------------------|-------|---|
| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | |
| 2005 | 72 | 0.515 | 114 | 2.2 | 137 | | | | |
| 2006 | 26- | 0.383 | 114 | 1.9 | 160 | | | | |
| 2007 | 154 | 0.972 | 145 | 1.5 | 178 | | | | |
| 2008 | 106 | 2 | 141 | 1.3 | 178 | | | | |
| 2009 | 0 | 2 | 152 | 1.5 | 176 | | | - | 178 |
| 2010 | 50- | 1 | 153 | 1.5 | 175 | | | - | 193 |
| 2011 | 100 | 2 | 166 | 1.8 | 175 | 0.573 | 132 | - | 196 |
| 2012 | 50 | 3 | 164 | 1.8 | 169 | 0.590 | 131 | 39.53 | 161 |
| 2013 | 0 | 3 | 165 | 1.6 | 171 | 0.590 | 131 | 40.10 | 160 |

1-Kof index of globalization (2009 – 2013)

2-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية ، نيويورك (2011 – 2013)

3-ns Transparency international the global coalition against corruption, perceptions report (2005 – 2013) .

4-Albank aldwali : doing business report (2005 – 2013)

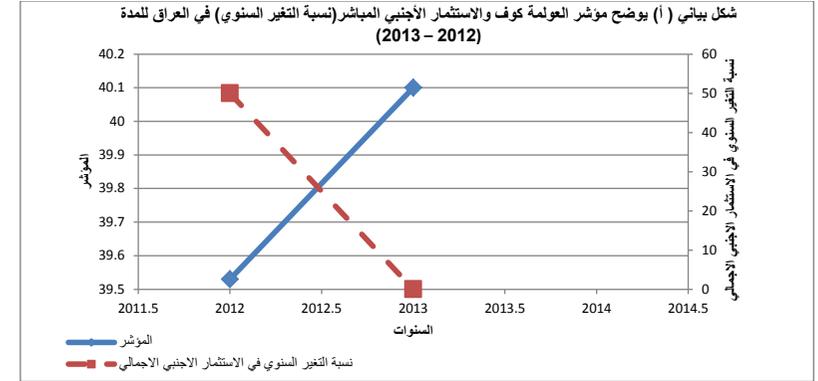
5-البنك الدولي مؤشرات الاقتصاد والنمو، الاستثمار الأجنبي المباشر data-albanaldawli.org

(-) لا يوجد تقييم / تم دخول العراق في مؤشر العولمة كوف عام 2009، وفي مؤشر التنمية البشرية عام 2011.

1- مؤشر العولمة كوف

احتل العراق المرتبة (178 ، 193 ، 196) عالمياً لعام 2009 ، 2010 ، 2011 على التوالي ولم يحظى على أي تقييم وذلك لوصوله المراتب المتأخرة في المؤشر مسجلة تدفق استثماري بلغ (2 ، 1 ، 2) مليار دولار للاعوام المذكورة على التوالي وبنسبة تغير سنوي للاستثمار الأجنبي المباشر (0% ، -50% ، 100%) كما هو موضح في الجدول (1) والشكل (أ) واحتل المرتبة (161 ، 160) عالمياً وبتقييم (39.53 ، 40.10) نقطة للأعوام 2012 ، 2013. مسجلة تدفق استثماري (3) مليار دولار لكلا العامين وبنسبة تغير سنوي 50% ، 0% .*)

* بلغ الاستثمار الاجنبي المباشر 3 مليارات دولار لعامي 2012 ، 2013 .



المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

العولمة تعد متغير اقتصادي وسياسي واجتماعي ، وذلك لكونها تشمل تغيرات جذرية في الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والتكنولوجيا ، هدفها تهيئة الأجواء العالمية لمرحلة اقتصادية جديدة تتميز بالانفتاح على العالم وسهولة الانتقال والحركة المتطورة والحديثة لرؤوس الأموال والاستثمارات والسلع ، فضلا عن حيادية الدولة وانسحابها من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ليحل محلها القطاع الخاص.

2- مؤشر التنمية البشرية

بلغ العراق في مؤشر التنمية البشرية المرتبة (132) عالمياً وبتقييم (0.573) نقطة عام 2011 ثم احتل المرتبة 131 عالمياً وبتقييم 0.590 نقطة لعام 2012 ، 2013 بتمتية بشرية متوسطة مسجلة تدفق استثماري لتلك الأعوام على التوالي (2) ، (3) ، (3) مليار دولار وبنسبة تغير سنوي للاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 100% ، 50% ، 0% كما هو موضح في الجدول (1) و الشكل (ب) .

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

وحل بالمرتبة 175 عالميا وبتقييم 1.5 نقطة لعام 2010 من ضمن 178 دولة شملها التقرير مسجل تدفق استثماري بلغ (1) مليار دولار وبنسبة تغير سنوي للاستثمار الأجنبي المباشر -50%. وحل بالمرتبة 171 عالميا وبتقييم 1.6 نقطة لعام 2013 من ضمن 177 دولة شملها التقرير مسجل تدفق استثماري بلغ 3 مليار دولار وبنسبة تغير سنوي للاستثمار الأجنبي بلغ 0%. يعاني العراق من أفة الفساد الإداري والمالي وهذا يضعف من قدرته على اجتذاب الاستثمار ، فاشتداد الفساد يضر بالنمو الاقتصادي وينتج عن الاستثمار من خلال زيادة تكاليف المعاملات المرتبطة بالاستثمار وهذا يقلل من حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا واضح من خلال المراتب التي نالها العراق في هذا المؤشر. (24)

4- مؤشر سهولة أداء أنشطة الاعمال

احتل العراق خلال المدة (2005 – 2013) مراتب عديدة حيث حل بالمرتبة (114) عالميا من ضمن (155) دولة شملها التقرير عام 2005 مسجلة تدفق استثماري لهذا العام بلغ 0.515 مليار دولار وبنسبة تغير سنوي للاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 72% كما هو موضح في الجدول (1). واحتل المرتبة 141 عالميا عام 2008 من ضمن 178 مليون دولة شملها التقرير مسجلة تدفق استثماري (2) مليار دولار وبنسبة تغير سنوي لاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 106%. وبالمرتبة 165 عالميا عام 2013 من ضمن 185 دولة شملها التقرير مسجلة تدفق استثماري بلغ 3 مليار دولار وبنسبة تغير سنوي للاستثمار الأجنبي 0%. ن هذا المؤشر ما يزال ضعيفا فالقطاع العام هو المسيطر على النشاط الاقتصادي رغم الترويج لالية اقتصاد السوق في ظل غياب الضمانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لدعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي وغياب العمل بالنافذة الواحدة وعوامل أخرى انعكست سلبا على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال وخلق قوانين الاستثمار من ضمانات كبيرة للمستثمرين وغياب قوانين أخرى . يحتاج هذا المؤشر الى الكثير من العمل من اجل تسهيل الأمور للمستثمرين وذي الاعمال للانطلاق من اجل انشاء المشاريع الجديدة وباقصر مدة زمنية ممكنة وذلك باختزال الروتين وإزالة المصاعب وتشجيع الاستثمارات الجديدة . اجمالا لما تقدم نرى ان مؤشرات البيئة الاستثمارية التي تم تحليلها شهدت تراجعا واضحا وعليه يبقى العمل بشكل فاعل لتوفير الظروف والإمكانات والاستراتيجيات الملائمة لخلق بيئة استثمارية ناجحة وهادفة من اجل دفع عجلة النمو الاقتصادي.

ثالثاً: السياسات المقترحة لجذب الاستثمار في العراق

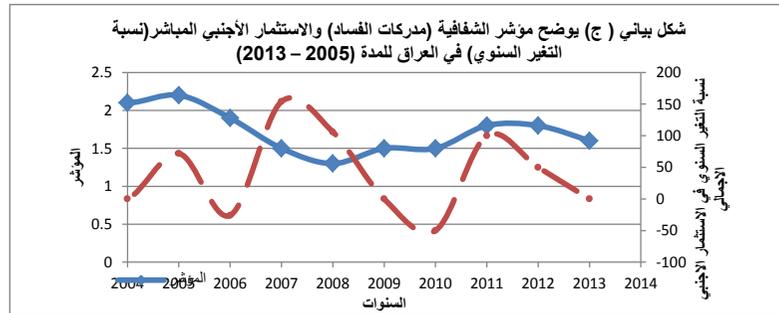
تتميز البيئة الاستثمارية في العراق بعدم ثباتها وتقلبها ، اذ شهد الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحولات كثيرة وكبيرة اثرت بشكل مباشر وغير مباشر على البيئة الاستثمارية ، وعلى ذلك فمن الضروري العمل على اتخاذ التدابير والإجراءات واتباع السياسات الملائمة التي تنقل البيئة الاستثمارية في العراق الى الوضع المناسب والذي يسمح لجذب الاستثمار الى داخل الاقتصاد ويمكن ايجازها في الآتي :



المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) ان حال التنمية البشرية في العراق مدعاة للقلق الشديد فالبيانات المتاحة برغم قلتها وقصورها تدل على تدهور أوضاع التنمية واتساع نطاق الفقر، رغم ما تحتزنه أراضيها من ثروات، ولعل هذه التنمية امر متوقع في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بالعراق فقد عرف نصف القرن الماضي من تاريخه احداثا جسام كانت كوارث حلت بالتنمية البشرية وأوقعت خطاها بل دمرت مكتسبات كانت قد تحققت في أوقات ماضية. وتكشف مراجعة مؤشرات التنمية البشرية في العراق عن تدهور كمي ونوعي فيها نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة الحروب الداخلية والخارجية وسنوات الحصار الطويل فتأثير الظروف اعرق من تقيمه مؤشرات وأرقام تتسم بقدر عال من التجريد والعمومية (23)

3- مؤشر الشفافية (مدرجات الفساد)

احتل العراق مراتب متعددة خلال المدة (2005 – 2013) اذ حل بالمرتبة 178 عالميا وبتقييم 1.5 نقطة عام 2007 مسجلة تدفق استثماري 0.972 مليار دولار وبنسبة تغير سنوي للاستثمار الأجنبي المباشر 154% كما هو موضح في الجدول (1) والشكل (ج)



(23) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، د. عاطف لافي مزوك ، حال التنمية البشرية في العراق ، سجل التدهور ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2014.

(24) ايسر ياسين : واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة، العدد 2 ، بغداد ، 2010، ص18.

5- دور الهيئة الوطنية للاستثمار

لابد لهيئة الاستثمار في العراق باعتبارها الهيئة الحكومية القائمة على رسم سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ان تقدم خطة واضحة لدعم الاستثمار من خلال توفير خريطة استثمارية واضحة لاهم المشاريع المطروحة للاستثمار والقطاعات التي تشملها والاهداف المطلوب تحقيقها والخدمات الحكومية المتوفرة ، حيث يلعب الجانب الترويجي دور مهما في نجاح هذه الخطط وذلك لاقناع المستثمرين بأهمية الاستثمار في الاقتصاد العراقي وتشمل الجهود ابرام اتفاقيات ثنائية إقليمية ودولية لتسهيل تدفق. الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم التسهيلات في انتقال رأس المال والارياح.

6- تحسين البيئة التشريعية

ان الحكومة العراقية بعد 2003 تبنت اتجاهات جديدة تهدف الى تشجيع الاستثمار بشقيه المحلي و الأجنبي وذلك من خلال اصدار عدد من القوانين وتعديل بعضها الاخر، ومن ابرز هذه القوانين في هذا المجال، قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 ، وقد تضمن هذا القانون العديد من النقاط التي يعترضها الضعف وقد حاولت الحكومة اجراء بعض التعديلات في قانون الاستثمار رقم 13 التي تضمنت معالجة لمسألة تملك الأراضي التي حصرت في قطاع الإسكان

بالتحديد، اذ سمح التعديل الأول للقانون والصادر عام 2010 بحق المستثمر في امتلاك الأراضي في هذا المجال. وبالرغم من ذلك فان البيئة التشريعية بحاجة الى اجراء دراسات مستفيضة لاصلاح أركانها فيما يتعلق بالامتيازات الممنوحة والاعفاءات وتسهيل الإجراءات المعقدة وتقليل البيروقراطية المعقدة في منح تراخيص الاستثمار والعمل بمبدأ النافذة الواحدة التي نص عليها القانون . والعمل على معالجة مشكلة العقود الزراعية بشكل واقعي وإزالة كافة المعوقات التي تعيق معالجة تلك العقبة .

7- تخطيط وتخصيص الأراضي والمواقع

يفتضي تقديم حلول للمشاكل والصعوبات التي تواجه المستثمرين في مجال توفير مواقع استثمارية تفي بمتطلبات المشاريع الاستثمارية، وينبغي تنشيط وتسريع العمل في مجال تخطيط وإدارة وتخصيص الأراضي والمواقع اللازمة لايواء الاستثمارات في كافة القطاعات ، ان هذا المطلب هو احد الوسائل المهمة في جذب الاستثمارات للعراق.

8- أ- المناطق الحرة : الدعوة الى إقامة العديد من المناطق الحرة في العراق وتهيئة الأجواء وتحسين البيئة الاستثمارية فيها سيما بما يحظى به العراق من مميزات طبيعية تزيد من إمكانية نجاح هذه المناطق وتمنحها ميزات عديدة للجذب فضلاً عن كون العراق يشكل سوقاً تجارياً واسعاً ، وممرًا استراتيجياً للتجارة بين الشرق والغرب .

ب-المناطق الاستثمارية : نصت المادة (9/سابقاً) من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 على العمل على إقامة مناطق استثمارية. (*) وعلى الهيئة الوطنية للاستثمار ان تعد خطة لتنفيذ المناطق الاستثمارية وعليها التخلص أولاً من مشكلة تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية التي تمثل عقبة في انشاء المشاريع الاستثمارية ويتم انشاء المناطق الاستثمارية من

* وهي إحدى الأساليب الحديثة في مجال تركيز الأنشطة الاقتصادية في مكان محدد وغالباً ما تكون مرادفة لمصطلحات أخرى كالمدن الاقتصادية او الصناعية.

1- الإصلاح السياسي والديمقراطي وتعزيز الامن

ان الوضع السياسي والامني في العراق يشكل احد الركائز المهمة لبيئة الاستثمار العراقية ، وان احراز تقدم ملحوظ على الصعيد الأمني و السياسي سوف يجعل بيئة الاستثمار اكثر جذباً للتدفقات الاستثمارية وعليه ومن اجل تحسين البيئة الاستثمارية ينبغي العمل على اصلاح الوضع السياسي بتعزيز المشاركة السياسية وإرساء أسس صحيحة للمصالحة الوطنية وبذل المزيد من الجهود لارساء الامن في مختلف الجهات في البلد من خلال العمل المشترك مع دول الجوار التي يشكل التعاون الأمني معها احد الركائز الأساسية لتعزيز الامن في العراق ، وهذا يتطلب العمل المشترك للأحزاب كافة والاتجاهات السياسية لان التعامل مع السياسات المتضاربة والقرارات غير المدروسة في حالة عدم وجود توجه واضح سيجد المستثمر الأجنبي صعوبة في التعامل معها .

2- تطبيق الخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق

كانت الدولة والقطاع العام ولعدة عقود تسيطر على معظم النشاط الاقتصادي مع خضوع النشاط الخاص لتشريعات وإجراءات مقيدة ، مما جعل هذا القطاع مهماً في أنشطة محدودة في الاقتصاد. اما الآن وبعد ان اصبح التوجه لتشجيع القطاع الخاص واعطائه الدور الأكبر والريادي في الاقتصاد والتنمية ، فالواجب تهيئة البيئة المناسبة لعمله عن طريق ازالة القيود والعوائق والإجراءات التنظيمية و التشريعية، وتعد الخصخصة وهي احدى أساليب واليات التحول نحو اقتصاد السوق ، المحرك الأساسي لجذب وتشجيع الاستثمارات ووسيلة فاعلة في تحريك المدخرات المحلية وذلك عن طريق بيع أصول المشروعات العامة كلياً او جزئياً الى القطاع الخاص، كما تقوم عملية الخصخصة بفتح افاق رحبة امام المستثمرين المحليين و الأجانب . وفي ظل الأوضاع الحالية في العراق فانه بامس الحاجة الى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسهم في ادخال التكنولوجيا المتطورة الى داخل البلد وتشغيل اعداد كبيرة من القوى العاملة واكتساب الخبرة والكفاءة.

3- تطوير عمل القطاع المصرفي

يتمثل الإصلاح المصرفي في انشاء نظام قادر على حشد الموارد المالية المحلية والدولية وإعادة تخصيصها ورفع كفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي وينصرف ذلك الإصلاح في تحديث وتعميق وتقوية جميع وحدات القطاع المصرفي ، فضلاً عن احداث تغييرات كبيرة في طبيعة الصناعة المصرفية وإعادة هيكلتها في العراق لغرض حشد المدخرات المحلية والحد من ظاهرة راس المال المهاجر فضلاً عن اماكن جذب جزء من تدفقات الاستثمار الأجنبي.

4- ضرورة اصلاح النظام التعليمي والتدريبي

ان الإصلاح التعليمي والتدريبي يساهم في تعزيز التنمية البشرية ويؤدي الى توفير ايدي عاملة مدربة ورخيصة نسبياً مقارنة مع الدول المجاورة والمتقدمة وذلك يتبوا دوراً أساسياً في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تمثل الايدي العاملة المدربة والكفوءة عنصراً مهماً في تكلفة الإنتاج وبالتالي عنصر جذب مهما للاستثمار الأجنبي المباشر .

الاستنتاجات :-

- 1- حظى العراق بموقع متأخر في المؤشرات الدولية التي تم تحليلها فهو يقع ، بمرتبة متقدمة في مؤشرات الفساد، وبتتمية بشرية متوسطة وعولمة متأخرة، فضلا عن صعوبة إدارة الاعمال فيه التي تستلزم وقتا طويلا.
- 2- هناك تخطي في عمل الحكومة العراقية و الهيئة الوطنية للاستثمار في خلق بيئة استثمارية مؤاتية تحمل مقومات البيئة الناجحة .
- 3- يعد قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الركيزة الأساسية للبيئة التشريعية في العراق ، الا انه يعاني من عدة نقاط ضعف تتعلق بالضمانات والامتيازات الممنوحة التي تم تعديل جزء بسيط منها والذي يتعلق بالأساس بمسألة تملك الأرض للمستثمر التي سمح التعديل الأول للقانون بحق التملك للمستثمر في قطاع الإسكان حصرا.
- 4- يعاني العراق من قصور واضح في البنية التحتية على الرغم من تنفيذ عدد من المشاريع في السنوات القليلة الماضية ، وما يترتب على ذلك من اثار سلبية فضلا عن تفش ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

التوصيات

- 1- العمل على تحقيق الامن والاستقرار السياسي فيدون ذلك لا يمكن لاي مستثمر ان يتقدم للاستثمار داخل العراق ، فاذا تمكن المستثمر الأجنبي من التغلب على الصعوبات الأمنية سيجد الصعوبة في التعامل مع السياسات المتضاربة والقرارات غير المدروسة في حالة عدم وجود توجه واضح واستقرار سياسي.
- 2- اجراء إصلاحات في السياسات والإجراءات حيال الأنشطة الاستثمارية بسبب تعدد دوائر الاستثمار في وزارات الدولة التي غالبا ما تتقاطع سياساتها تجاه تشجيع الاستثمار .
- 3- ضرورة وجود اطار وطني من القوانين والمواثيق التي تشكل الأرضية لجذب وتشجيع الاستثمارات وتسهيل الإجراءات المعقدة وتقليل البيروقراطية المعتمدة في منح تراخيص الاستثمار والعمل بمبدأ النافذة الواحدة التي نص عليها القانون. واجراء المزيد من التعديلات على قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 بما يؤدي الى منح امتيازات او تسهيلات وحسب الموقع اذا كان في المدينة او الريف او المناطق النائية .
- 4- تبنى سياسة فاعلة للترويج للاستثمار من قبل جهة مختصة تقوم بإصدار التشريعات والاعلانات والاتصال بالعالم وعقد الندوات داخل وخارج العراق لعرض الفرص الاستثمارية، وعقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار .
- 5- التخلص من مشكلة تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية ، حيث ان معظم المشاريع الاستثمارية لم تنفذ بسبب هذه المشكلة.
- 6- إقامة المناطق الاستثمارية في اماكن مختلفة والتي يمكن ان تكون مواقع متميزة للعديد من المشاريع الاستثمارية مع توفير الخدمات اللازمة لها وتوفير عنصر الامن لهذه المناطق على ان يتم انشاءها من قبل شركات متخصصة وذات سمعة في هذا المجال اذ سيعطي حافزا للشركات الاستثمارية بدخول العراق والاستثمار فيه.

قبل شركات متخصصة وذات سمعة في هذا المجال سيعطي حافزا للشركات الاستثمارية بدخول السوق العراقية والاستثمار فيها

9- اصلاح بيئة ممارسة أنشطة الاعمال

ان نظم ولوائح الاستثمار تؤثر على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة ويمكن عرضها على النحو الاتي

- أ- بدء النشاط التجاري : تقليل عدد الإجراءات والتكلفة والوقت اللازم ، عبر تفعيل عمل النافذة الواحدة
- ب- استخراج تراخيص البناء : تقليل الإجراءات والتكلفة و الوقت من خلال انشاء نظام لتراخيص البناء وتبسيط عملية الحصول على موافقة اكتمال البناء من المركز ، وتوحيد الموافقات عن طريق تحديث نظم تقييم المناطق وانشاء خرائط رقمية لتقسيمات المناطق وانشاء نظام الكتروني لمعاملات تراخيص البناء .
- ت- تسجيل الملكية في تقليل عدد الإجراءات والتكلفة والوقت اللازم لنقل الملكية من خلال استحداث إجراءات المسار السريع في عملية تسجيل الملكية، وانشاء نظم الكترونية لسجلات الممتلكات في البلدية و بحث خيارات تخفيض رسوم تسجيل الممتلكات.
- ث- دفع الضرائب : تقليل عدد المدفوعات والوقت اللازم لدفع الضرائب من خلال تحسين إمكانية الاطلاع على القواعد والنظم الضريبية ، وانشاء نظام الكتروني لتقديم الإقرار الضريبي والمدفوعات الضريبية.
- ج- التجارة عبر الحدود : تقليل عدد المستندات المطلوبة والوقت اللازم للتجارة من خلال تبسيط الشروط الأساسية المتعلقة بالمستندات اللازمة للتجارة وانشاء نظام النافذة الواحدة للمعاملات التجارية ، و السماح بتقديم الوثائق والمستندات الكترونيا.
- ح- انفاذ العقود : تقليل الوقت اللازم لانفاذ العقود .
- خ- تصفية النشاط التجاري : تحسين إجراءات الاعسار (الاعلاق) من خلال تحسين كفاءة الجهاز القضائي . حيث ان التنظيم الجيد والإجراءات المبسطة تقضي على انتشار الأنشطة غير الرسمية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

10- محاربة الفساد الإداري

يعد الفساد الإداري من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الاستثمار ويزيد من تعقيد الإجراءات الاستثمارية فضلا عن زيادة التكاليف ومخاطر العمل بعدم الثقة بالسلوكيات الحكومية ، لذلك يجب القضاء عليه من خلال:-⁽²⁵⁾ إيجاد اتفاق اجتماعي على معيار القيم . / امانة ونزاهة وشفافية القيادات العليا/ نشر التعليم وتوعية المواطنين/ محاسبة موظفي الدولة/ تبسيط إجراءات العمل والتخلص من المعوقات الإدارية/ تقويم ومكافأة الموظف الأمين/ اعادة النظر بمستويات الرواتب والأجور بين فترة وأخرى.

⁽²⁵⁾ استار فخري عبد اللطيف : اثر الاخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية ، مجلة دراسات اقتصادية ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (21) ، 2009 ، ص 149 – 150 .

14. د. ماجد الصوري : اصلاح النظام المصرفي في العراق ، مجلة الحوار ، معهد السياسات الإنمائية ، 2014.
15. د. نبيل جعفر عبد الرضا: الاقتصاد العراقي ما بعد السقوط ، مؤسسة وارث الثقافية ، البصرة ، 2008.
16. دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المعوقات و المخاطر القانونية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 .
17. علاء حربية : هيئة استثمار بابل ، قوانين الاستثمار المعمول بها في العراق منعت العديد من فرص الاستثمار العالمية، الصفحة العراقية لوكالة (نيوز مايتل) العالمية للانباء ، العراق ، 2009.
18. فلاح خلف الربيعي : اثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة علوم انسانية السنة 2 ، العدد 23 ، العراق ، 2005.
19. محمود محمد داغر : السياسة النقدية في العراق من التبعية الى الاستقلال غير الفعال ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 65 ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2014.
20. وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الارقام القياسية ، التضخم السنوي للاقتصاد العراقي، 2013.
21. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية للسنوات مختلفة .
22. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية.
23. الوقائع العراقية : قانون رقم (3) لسنة 1998 ، العدد 3766 في 1998/3/22 .
- المصادر الأجنبية
1. Albank aldwali : doing business report (2005 – 2013)
 2. Imf , Iraq–letter of internet of internet , memorandum of economic and financial and technical memorandum of understanding Bagdad , September 2004, P.10.
 3. Kof index of globalization (2009 – 2013)
 4. Transparency international the global coalition against corruption, perceptions report (2005 – 2013) .

- 7-توظيف إمكانيات القطاع العام والقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في مسار منسق ونهج سياسي ديمقراطي ثابت لانتشال البلد من تخلفه وتبعيته الاقتصادية وتخليصه من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للثروة.
- 8-يعد الفساد الإداري والمالي من العوامل الطارئة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي لذا ينبغي تفعيل عمل الأجهزة الرقابية وتعزيزها بالكوادر النزينة والمتخصصة والعمل بمبدأ الثواب والعقاب لتساهم في القضاء على البيروقراطية الإدارية والفساد الاداري و المالي الذي اصبح متفشيا .
- 9-دراسة تجارب الدول الأخرى والعمل على الاستفادة منها فيما يخص مسألة الاستثمارات الأجنبية والبيئة المؤاتية لجذب تلك الاستثمارات وموضوع الخصخصة والسبل الكفيلة بتطبيقها على الوجه الأمثل وغير ذلك.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية

1. ابو طالب عبد المطلب الهاشمي : شركات الاستثمار المالي في العراق بين الواقع والطموح ، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد 3، 2001 .
2. اسنار فخري عبد اللطيف : اثر الاخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الاداري في الوظائف الحكومية ، مجلة دراسات اقتصادية ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (21) ، 2009 .
3. ايسر ياسين : واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد 2 ، بغداد ، 2010 .
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية ، نيويورك (2011 – 2013)
5. البنك الدولي : بيانات data.albankaldawli.org .
6. البنك الدولي البيانات www.albankaldawli.org
7. البنك الدولي مؤشرات الاقتصاد والنمو، الاستثمار الأجنبي المباشر data-albanaldawli.org
8. د. احمد الكواز : تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 ، ص310.
9. د. بلاسم جميل خلف : الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، جامعة بغداد ، 2013 .
10. د. ثائر محمود العاني : التنافسية الجديدة واعادة هيكلة سوق العمل العراقية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 82 ، جامعة بغداد ، 2010 .
11. د. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، د. عاطف لافي مرزوك ، حال التنمية البشرية في العراق ، سجل التدهور ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2014.
12. د. عبد الحسين جليل الغالبي : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وسياسات اجنتابه نحو العراق ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية و الادارية ، الكوفة ، عدد خاص ، نيسان ، 2006 .
13. د. علي قاسم العقبني : دور الاستثمار الاجنبي في تنمية الاقتصاد مع اشارة الى محافظة البصرة، مجلة الاقتصادية الخليجي ، العدد 19 ، العراق ، 2011.